اعتبر قولها فذكرة الحيض والوطء الا انها في حق ضرتها شهادة وفي فيها ستهم فلم يقبل
في حقها واداة الروم في قوله ان حضت فانت طالق لم تطلق بحرف ذكر حتى يستمر
ثقفه ايام لان ما تنقطع لثلثة ايام دون الثلث لا يكون حيضا فاذا تمت الثلث حكمنا بالطلاق
من حين رات الدم كانه تبين بالانتهاء انه حيض بالابتداء ولو كان قال ان حضت
حيضة فانت طالق لم تطلق حتى تطهر من حيضة كاملة ولهذا
حمل عليه في حديث الاستبراء وكما يعتبر بتمامها وذكر الطهر منها واما التعليق
بمحيضتها وبنفضها فانه شرط لا يعلم الا من جهتها فصدق فيه باخبارها فاذا قال
ان حضت فحيضي او تحيضين فانت طالق فقال انا احبك او ابغضك وقع الطلاق
ولو كان قال انت طالق ثلاثا طالقا طالقا خاصة لما مر واذا قال ان كنت تحبيني فانت طالق فعالت احبك ونحو كاذبة وقال محمد لا يقع الطلاق لانه لما علق
الطلاق بمحبتها بالتطيب تعلق ذلك بحقيقة الحب وقالا يقع لان المحبة لا تكون الا
بالقلب وكان ذكره والسكوت عنه سواء ولو سكت عنه لم تتحقق حقيقة الحب
لانه لاطلاع عليه فاقيم الحكم على السبب الظاهر وهو الاخبار عنه لهذا اه

فصل في الاخبار والمشية

قال واذا قال اختاري ينوي الطلاق تقيد بالمجلس لان الخيرة لها المجلس باجماع الصحابة رضوان الله عليهم ولانه تمليك
لفعل الاختيار والتمليكات يقتصر جوابها في المجلس كالبيع والهبة ونحوها لان ساعات
المجلس واحد حكما ولا يقال ان مقتضى التمليك القبول في المجلس دون التصرف فيه لانا نقول
هذا تمليك في ضمن الطلب فوجب ان يكون القبول في ضمن الفعل فيكون القبول على وفق الجواب
ولا بد من النية في قولها اختاري لانه يحتمل تخييرها في نفسها ويحتمل تخييرها في تصرف
اخر غيره فكانت النية مميزة للمراد قال فان تبدل حقيقة او حكما بطل ذلك
تبدل المجلس حقيقة بالانتقال عنه الى مجلس آخر وذلك دليل الاعراض عن الخيار فيبطل
وتبدل المجلس حكما ان يشتغل بعمل اخر لان مجلس الكلام غير مجلس البيع والشراء وغير مجلس
المشاورة معنى والاخذ في عمل اخر دليل الاعراض ايضا ولا يعتبر العذر فان محمد رحمه الله
يقول اذا اخذ الزوج يدها واقامها من المجلس بطل خيارها وقد اشرت الى ذلك
حيث قلت فان تبدل مجلسها ليكون ذكرا عما من تبديلها بنفسها او بغيرها

ولو

ولو كانت في صلوة مكتوبة او وتر فاتمتها لا تبطل خيارها ولها في التطوع اذا اتمته ركعتين لانها
ممنوعة عن قطع العبادة شرعا وان اتمت التطوع اربعا بطل ان الزيادة على الركعتين في النفل
كالخروج في صلوة اخرى فكانت معرضة وعن محمد في الاربع قبل الظهر لا يبطل وان قعدت اربعا
هو الصحيح والقعود بعد القيام لا تبطل الخيار لانه دليل التروي والتفكر ولهذا لا تكاء بعد القعود
او القعود بعد الاتكاء لانه هيات المجلس فليس دليل الاعراض وقيل الاتكاء بعد القعود
مبطل لانه دليل التهاون بالامر والاول اصح ولو كانت على دابة او قامت خيارها
وان سارت بطل الا ان الخيار مع سكوت الزوج لان السير في فانها فكان المجلس متحدا

قال وان اختارت نفسها كان بائنه ولم يقعوا ملتا وان نواها وذكر لانها
اذا اختارت نفسها تقصصت بما دون غيرها ولا ذكر الا البينونة ولا ذكر ثلثا وان نواها يكون ع
الزوج خلافا لما ذكر والكلام فيه كما مر في الكنايات وهذا لان الاختيار لا يتنوع فلا يعتبر فيه
النية بخلاف الابانة لانه يتنوع الى علظه وخفيفه والقياس ان لا يقع بهذا العباق
شيء وان نوى الزوج الطلاق لانه لا يملك الايقاع بهذه اللفظة فلا يملك التفويض الى غيره بها الا
انا عدلنا عن القياس الى الاستحسان لاجماع الصحابة رضوان الله عليهم ولان الاختيار اليها في استدامة نكاحها
ومقاربتها فكان لها ان تقيم غيره مقام نفسه في حق هذا الحكم قال ولا بد من ذكر النفس في كلامه
احد كلاميها وهذا كما لو قال اختاري نفسك فقالت هي اختارت نفسي ولو قال اختاري فقال
اخترت فليس بشيء لان ذكر عرف باجماع الصحابة رضوان الله عنهم وهو في ذكر النفس من احد الجانبين
ولان المبهم لا يصح تفسيره للمبهم فلم يقطع لفظ الاختيار تفسير المثلها لان هذا اللفظ ليس موضوعا
للطلاق وانما جعل كذلك فما اذا كان مفسرا لم يقع به شيء وذكر في المحيط انه لا بد من ذكر النفس
او التطليقة او الاختيار في احد الكلامين اما ذكر النفس فلما قلنا واما التطليقة فظاهر واما الاختيار
فلان الجار دليل الواحد واختيارها نفسها هو الذي تحدد مرة ويتحدد اخرى فصار مفسرا من جانبه
ولو قال اختاري فقالت اختاري نفسي وقع الطلاق والقياس ان لا يقع لاحتمال الوعد
فلا يتجرد جوابا مضمرا كما لو قال طلقي نفسك فقالت اطلقك لنفسي والاصح استحسان
ان يقع لاجماع الصحابة ولان الشرع جعل ذكر احدهما بمنزله وجوابها فانه روي انه لما نزل
قوله تعالى يا ايها النبي قل لازواجك ان كنتن تردن الحيوة الدنيا الاية بدء رسول الله عليه السلام
بعايشة رضي الله عنها فقال اني اخبرك بشيء فلا عليك ان لا تستعجلي حتى تستشيري ابويك